بنية النظام السياسي في ظل التنوع المجتمعي في العراق بعد عام 2003

م.م لقاء ياسين حسن محمد

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية/ نظم سياسية

leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i57.713

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة بنية النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 في ظل التنوع المجتمعي الذي يميز البلاد، والذي. والبحث في توزيع السلطات بين الرئاسة، الحكومة، البرلمان، والسلطة القضائية، وكيفية تمثيل مختلف المكونات في هذه المؤسسات. كما يتناول البحث تأثير التنوع المجتمعي على صنع القرار السياسي، الاستقرار الحكومي، وفعالية المؤسسات، مع التركيز على سياسات المحاصصة الطائفية والعرقية. وتوصل البحث إلى أن النظام السياسي العراقي حاول تحقيق التوازن بين التعددية والتمثيل العادل لجميع المكونات، إلا أن الصراعات الداخلية، المحاصصة، وعدم الاستقرار السياسي شكلت قيوداً على كفاءة النظام. ويبرز البحث أهمية تطوير آليات إدارة التنوع المجتمعي لتعزيز استقرار الدولة وفعالية مؤسساتها في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التنوع المجتمعي، بنية النظام السياسي، المحاصصة الطائفية، الدستور.

The foundations of the political system in light of societal diversity in Iraq after2003

A.T .Liqaa Yaseen Hassan

Al-Nahrain University /College of Political Science -Political Systems**.**

leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT:

This research aims to examine the structure of the political system in Iraq after ,2003 given the country's societal diversity ,the research exam-

ines the distribution of powers between the presidency ,the government, parliament ,and the judiciary ,and how various components are represented within these institutions .It also examines the impact of societal diversity on political decision-making ,government stability ,and institutional effectiveness ,with a focus on sectarian and ethnic quota policies .The research concludes that the Iraqi political system has attempted to achieve a balance between pluralism and fair representation of all components. However ,internal conflicts ,quotas ,and political instability have constrained the system's efficiency .The research highlights the importance of developing mechanisms to manage societal diversity to enhance the stability of the state and the effectiveness of its institutions in the future.

KEYWORDS : Societal diversity ,political system structure ,sectarian quotas ,constitution.

المقدمة:

بحث في النظام السياسي العراقي في ظل التنوع المجتمعي بوصفها إطاراً لإدارة الاختلاف وتحقيق الاستقرار السياسي. فبعد عام ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة جديدة عقب انهيار النظام السلطوي وبداية تجربة ديمقراطية ناشئة، جاءت في سياق احتلال عسكري وتدخلات دولية وإقليمية. وقد شكّل التنوع القومي والديني والطائفي في المجتمع العراقي تحدياً أساسياً أمام بناء نظام سياسي جامع، ما دفع إلى اعتماد التعددية السياسية والدستور كمرجعية قانونية عليا لتنظيم الحكم وتحديد العلاقة بين مكوّنات المجتمع، واعتمد النظام السياسي مبدأ توزيع السلطات بين التشريعية والتنفيذية والقضائية لتحقيق التوازن المؤسسي والحد من الاستبداد. غير أن التطبيق العملي اتجه نحو المحاصصة، الأمر الذي اثر في الاداء النظام السياسي والاجتماعي.

هدف البحث

يهدف البحث الى تقييم تجربة الحكم الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، وتحليل بنية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومدى تأثره بالتنوع المجتمعي، عبر دراسة تطورات النظام، وبنية الحكم، وآثار المحاصصة، بالإضافة إلى استعراض التحديات المتمثلة بتوزيع السلطات والمحاصصة التي تواجه النظام السياسي، والفرص الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمع.

اشكالية البحث

رئيسة في ابراز مدى استطاعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أن يوازن بين التعددية المجتمعية وفعالية مؤسسات الدولة؟ وما هي القيود والتحديات التي يفرضها التنوع الاجتماعي على بنية النظام السياسي وأدائه.

فرضية البحث:

اظهار التنوع المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣، اذ كان العامل الرئيسي الذي شكل بنية النظام السياسي وصياغة سياسات التمثيل والمناصب، وبالرغم من أن هذا التنوع أدى إلى ضمان مشاركة جميع المكونات في العملية السياسية، إلا أنه تسبب أيضاً في ظهور تحديات كبيرة أمام فعالية النظام واستقرار مؤسسات الدولة، كعدم الاستقرار السياسي،

البحث مقسم الى ثلاث محاور التعريف بالنظام السياسي والمجتمعي والتحول السياسي بعد ٢٠٠٣.وتحديات البيئة السياسية

المحور الاول

الإطار النظري والمفاهيم:

تعريف النظام السياسي والتنوع المجتمعي

النظام السياسي: يعد النظام السياسي، ومكوناته وبنيته، والسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أهم أركان البنيان السياسي للدولة الحديثة. ويعرف الدستوريين النظام السياسي حيث نرى النظام السياسي لبلد ما يقصد به نظام الحكم فيه وهو الذي يتناول شرحه القانون الدستوري. [١]

ويعرف النظام السياسي: « بأنه ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئه ادارية دائمة». [٢]

ويعرف النظام السياسي: بانه القواعد والإجراءات التي تشارك في عمليات صياغة وصناعة القرار وحل المشكلات السياسية وكذلك إنتاج وتنفيذ القرارات السياسية الملزِمة بشكلٍ عام ضمن إطار محدد من الهياكل السياسية. [٣]. ويعرف ايضا النظام

(١) عبد الملك الريماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري - النظم السياسية وأنظمة الحكم الفلسطيني ط١ ؛ (الاردن ؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص١١.

(٢) حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارن،(الناشر: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص١٧.

(٣) سعيد بو شعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، (الناشر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٧)، ص١٦.

السياسي باعتباره آلية توزيع السُّلطات والصلاحيات بين مؤسساتِ الدولة.[١]

ويهدف النظام السياسي تحقيق متطلبات المجتمع عبر ما يعرف بـ(التخطيط)، وتعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها وفي مقدمتها الطاقات البشرية والثروات، وتحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد بما يحقق الوحدة الوطنية، ومن خلال تطبيق القواعد الدستورية والقانونية على الواقع السياسي وإضفاء الشرعية على الحياة السياسية، وتوفير الحماية والأمن للمجتمع، والعمل على تحقيق التنمية والتطور بما يحقق رفعة وعظمة الدول. [٢]

التنوع المجتمعي: يعرف كصفة من صفات الخصائص البشرية، وهذا التنوع يشتمل على التباين في عدة عوامل كالعمر والنوع والحالة الاجتماعية، والعوامل الثقافية كالعرق والجنس واللغة والديانة، وهذا التنوع لا ينحصر في قومية ولا يختص بطائفة معينة، وإنما يشمل الاختلافات الفردية التي تميز كل شخص عن الآخر، كذلك يشمل كل الاختلافات المجتمعية ثقافيا واجتماعيا وسياسيا. [٣]

ويعد المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية اذ يمتاز العراق بالتنوع القومي (عرب، اكراد، تركمان) وديني (مسلمين، مسيحيين، صابئة،ازيدية، شبك،..) و هذا التنوع يختزن الكثير من المشاكل والتناقضات الدينية والعرقية بين مكونات الشعب ما يجعل هذه المجموعات المختلفة مشاركتها في البرلمان والسلطة وصناعة القرار السبيل الأفضل لتفادي الصراعات والنزاعات المتوقعة.[٤]،اذ الأغلبية السكانية هم العرب (٧٥)٪، وهناك الاكراد ويشكلون(١٨)٪ من نسبة السكان ويشكل التركمان(٢)٪ من عدد السكان، اما المسيحيون العرب وغير العرب (الارثوذكس والكلدان الاشوريون و اليعاقبة) فيشكلون(٣)٪ من عدد السكان، والصابئة المندائيون يشكلون أقل من ١٪ من السكان، والشركس يشكلون٠,٥٪، والارمن (كلهم مسيحيون) وهم اقلية، ثم اليهود الذين لم يبقي منهم سوى مئة شخص او أقل[٥]

---

(١) لمرجع نفسه.

(٢) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة: جورج سعد، ط٣ ؛ (بيروت، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، ص٢٠.

(٣) عامر حسن فياض، جريدة الصباح، أطروحة قبول التنوع، بتاريخ ٢٠٢١/٨/١١، https://alsabaah.iq/57653-.html

(٤) هاني نيسرة، حول خارطة الاقليات في العالم العربي، في مجموعة باحثين:الطائفية السياسية صحوة الفتنة النائمة،ط١؛ (الناشر: مركز المسبار للدراسات والابحاث، ٢٠١٠)، ص١٤٢.

(٥) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١؛ (بيروت، الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٦)،ص١٨٤.

وان أنظمة الحكم تقوم على ثلاث عناصر: الإقليم وهو حدود الحكم، والشعب الذي تمارس عليه السلطة، والسيادة التي تشكل الإرادة العليا، وهي أساس السلطة ومنها تستمد وجودها[١]، كما يجب على نظام الحكم ان يعمل على احتواء التعددية المجتمعية والتفاعل بين المجتمع والدولة ليبين تماسك المتجمع وقوت

تحقيق التوزان في العلاقة بين الدولة والمجتمع

يتحقق التوازن من خلال التعامل وفق مبدأً العدالة الاجتماعية بين الجماعات المكونة لمجتمع الدولة هو الاساس الموضوعي للحفاظ على نسيج المجتمع ومن ثم الدولة اذا ما تعامل النظام السياسي مع الجميع من دون اي استثناء لمذهب اودين أو قومية أو لغة، بل كل انسان يأخذ نصيبه من العمل وفقا لجهوده بغض النظر عن انتماءاته الجانبية والفرعية، و العدالة الاجتماعية هي «أحد النظم الاجتماعية التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل وتوزيع الثروات والامتيازات والحقوق السياسية وفرص التعليم رعاية الصحة وغير ذلك».[٢]

_ **الشرعية السياسية:** والتي تتحقق من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والوحدة الاجتماعية وتعرف الشرعية السياسية: (وهي شرعية السلطة ونشأتها وفرض طاعتها، وتأثيرها في شكل المجتمع وفاعليته)، هي اساس استقرار النظام السياسي في الدولة ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد والجماعات داخلها، اذ شرعية النظام السياسي وحتى مشروعيته تأتي اساسا من رضا الافراد والجماعات لان مجموعها يعني ان الشعب هو مصدر السلطات في الدولة. [٣]

المواطنة : فتجسيد المواطنة الدستورية التي تقوم على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين تحت لواء الدولة الوطنية المدنية التي لا تفرق بين ابناءها على اساس الهويات الفرعية، ويفضي إلى المشروعية والديمقراطية التي لا يمكن تحقيقها من غير الوصول إلى مرحلة الاندماج السياسي الوطني الذ يحقق الديمقراطية.[٤] كما ان تعبير المرء عن آرائه، لا يغير بالمجتمع بل تصبح ذات تأثير اذا تم نقلها عن طريق الاعلام او منظمات المجتمع المدني إزاء الدولة. وبذلك اساس العلاقة بين المجتمع والدولة من خلال نشوء دولة مدنية معاصرة قائمة على اساس المواطنة الدستورية التي لا تفرق بين مواطن واخر على اساس المكون.

(١) المرجع نفسه نفس الصفحة.

(٢) غادة الحلايقة، موقع شبكة موضوع، ماهي العدالة الاجتماعية، https://mawdoo3.com/.

(٣) فداء ناصر، ادارة التنوع، (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية،٢٠٢١)، ص٢.

(٤) عبد السلام ابراهيم البغدادي وعبد العزيز عليوي العيساوي، المجال العام اطار نظري مع اشارة الى التجربة العراقية، بغداد، (المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩)، ص١٠.

و من خلال النظام الانتخابي الذي له دور مهم في اختيار السلطة لما له من آثار و عواقب سياسية ومؤسساتية، لكونه ممارسة سياسية مؤثرة في نطاق الحكم، فقد يزيد هذا النظام من حدة التوتر والصراع أو قد يضعفها، فبعض النظم عملت على اعطاء تمثيلاً أكثر للأقليات وللجماعات الصغيرة والبعض الآخر عمل على تمكين الأحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة، مما يدفع بتلك الأطراف لاستعمال اساليب غير ديمقراطية تذهب بالمجتمع نحو الصراع، فلا بد للنظم السياسية ان تقوم بحماية وحدة الدولة وفقاً للتنوع الموجود فيها، وتلجا إلى اعتماد نظم انتخابية ذات تمثيل أكبر للمجتمع بفئاته الكبيرة والصغيرة ويصب في مصلحة الدولة. [١]

الضمانات القانونية: ان توفير الضمانة لحقوق وحريات الاقليات على الصعيد الداخلي متمثلاً في الدستور واللوائح القانونية وعلى الصعيد الدولي متمثلاً في منظمات حقوق الانسان والامم متحدة.

المحور الثاني

التحول السياسي بعد ٢٠٠٣

في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا حرباً على العراق بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل. وصرح جورج بوش الابن في عام ٢٠٠٣م انه بدأ حربا «لنزع السلاح في العراق، وتحرير شعبه « [٢]

وبدأت العمليات العسكرية على العراق عام ٢٠٠٣م وقامت بتفعيل السيطرة والهيمنة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. [٣] وفي ١ أيار ٢٠٠٣ أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية وبدء مرحلة جديدة.[٤] والتحول السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يُعَدّ من أهم المراحل التاريخية في المنطقة، إذ شكّل سقوط النظام السابق نقطة فاصلة أفضت إلى تغييرات جذرية في طبيعة النظام السياسي وبنية الدولة واهمها الدستور وتوزيع السلطة وستناولها بالآتي:

(١) حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، (بغداد، المكتبة القانونية)، ص٥٦.

(٢)- روبرت بيرد، الطريق الى التستر الى الحراب، في مجموعة باحثين، العراق الغزو -الاحتلال – المقاومة، ط٢؛ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤)، ص ٥٢-٥٣.

(٣) صباح ياسين، اعلام احتلال العراق الصدمة والرعب، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره و مصائره، ط١؛ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

(٤) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١م، (مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، ٢٠١٢)، ص ٩٨.

اعداد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥:

ان عملية بناء الدولة تستند على الدستور حتى يكون مصوناً، فهو يحدد شكل الدولة ونظامها والسلطات العامة فيها واختصاصاتها وعلاقة بعضها بالبعض الاخر كما يثبت الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون ويسخر الضمانات الفاعلة لحمايتها، ولهذا يجب ان يأتي ترجمة صادقة للفكرة القانونية السائدة في الدولة والتي قوامها عادات البلد وتقاليده و ارثه الحضاري وتطلعاته المستقبلية، اما إذا أخفق الدستور في هذا التعبير وجاءت نصوصه متهالكة متناقضة عريه القصور وينقصها التماسك فينعكس بالتالي بشكل سيء وعواقبه سيئة.[١]

ان عملية بناء الدولة تستند على الدستور حتى يكون مصوناً، فهو يحدد شكل الدولة ونظامها والسلطات العامة فيها واختصاصاتها وعلاقة بعضها بالبعض الاخر كما يثبت الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون ويسخر الضمانات الفاعلة لحمايتها

وما يخص تشكيل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، كان ينشأ دولة جديدة وينهي فترات الحكم الانتقالي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ويؤسس لعقد اجتماعي وسياسي بين الموجودات البشرية العراقية ويجب أن يحدث توافقا بين التيارات الفكرية والقوى السياسية الفئات الاجتماعية المتنوعة وهذا لا يكمن الا بوجود الدستور بل بكيفية تطبيق مضامينه على أرض الواقع.[٢]

ولقد اعتمد الدستور العراقي الدائم النظام البرلماني كخيار حتمي لتجنب العودة إلى نظام الحزب الواحد ومنح صلاحيات مفرطة لمجلس النواب على حساب السلطة التنفيذية وقسم السلطات على اساس الفيدرالي وكانت أقرب للكونفدرالية، والمشكلة كانت سياسية وليست قانونية وكان الخلاف عن الكتلة الأكبر ونوع الجلسات المفتوحة، وكانت إجراء تشكيل الحكومة الجديدة في المادة (٧٦)[٣]

وإجراء الانتخابات برلمانية تكون بتكليف من رئيس الجمهورية لمرشح جديد وفي حال اخفاق الأول بتسمية كابيتنه، يكلف رئيس الجمهورية مرشح اخر في حال فشل الوزارة بنيل الثقة ولا بد من مناقشة بعض النقاط الإشكالية في هذه المادة التي تعد من أهم المفاصل في

(١) سعدي كريم العزاوي، الاحتلال الامريكي وأزمة بناء الدولة، في مجموعة باحثين: بصمات الفوضى أرث امريكي في العراق، ط١؛ (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)،ص٨٠.

(٢) غانم جواد، نظرة نقدية الى الدستور العراقي في مجموعة باحثين مأزق الدستور العراقي نقد وتحليل، ط١؛ (بغداد-بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٧٦).

تداول السلطة واستمرار النظام السياسي، وبالتالي تأسيس دولة جديدة وثيقة توفيقية أكثر من كونها تأسيسية في إطار ديمقراطي شكلي لكنه أسّس لأزمة دولة مستمرة بدل حلّها. التحدي الحقيقي ليس في النص فقط، بل في: الإرادة السياسية. والثقافة الدستورية. واعادة تعريف المواطنة.[١]

فالدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ نجح في التأسيس لتسوية سياسية بين قوى متعددة، ما انعكس في صياغات مرنة أو غامضة تُرك تفسيرها للصراع السياسي لا للنص القانوني، وفقا لما جاء في قانون المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤م الزمت القوات الأمريكية الحكومة العراقية بإتمام الدستور في مدة اقصاها سنة واحدة وهو دستور دائم وليس مؤقت ولا سيما ان الدساتير الدائمة لدول عالمية تحتاج إلى وقت أكثر وخاصة التي تحتاج إلى توافقات سياسية واجتماعية، الولايات المتحدة الأمريكية استغرق في دستورها ثمان سنوات من التوافق ليخرج بصيغته النهائية عام (١٧٩٨م).[٢]

توزيع السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية)

بعد عام ٢٠٠٣، قام العراق بإعادة هيكلة سلطاته الثلاث الرئيسية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بناءً على دستور ٢٠٠٥، الذي رسخ نظام حكم جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي اتحادي، مع التأكيد على مبدأ فصل السلطات وتوازنها. تمثلت السلطة التشريعية في مجلس النواب، بينما يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، وتمارس السلطة القضائية عبر المحاكم المختلفة.

وان الأساس الدستوري هي المادة (١) والتي تنص: « جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطي».فهنا يعد ذلك رفضاً للنظام الرئاسي رفضاً تاماً ونقل مركز الثقل من الفرد إلى البرلمان. وجعل الحكومة نتاجاً للتوازنات البرلمانية.[٣]

والسلطة التشريعية هي الفاعل السياسي الأهم في الموقع الدستوري: اذ ترتكز المادة (٤) على ان : «السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد»(٤)

(١) فراس طارق مكية، قراءة دستورية في اليات تشكيل الحكومة في دستور العراق ٢٠٠٥، (سلسلة اصدرات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١)، ص٦.

(٢) محمد احمد محمود، تعديل الدستور: دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، ط١؛ (بغداد، منشورات الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، ٢٠١٠)، ص٨٦.

(٣) فراس طارق مكية، المرجع السابق، ص٥

(٤) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة٤٨١.

ومجلس الاتحاد (الذي يمثل الأقاليم) لم يُشكّل حتى الآن، مما خلق خللاً بنيوياً في التوازن الاتحادي.[١]

مجلس النواب (السلطة العليا عملياً): اذ نصت المادة (٤٩/أولاً): « يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة».[٢]

وصلاحياته وفقا للمادة (٦) تشريع القوانين، الرقابة على السلطة التنفيذية، سحب الثقة من الحكومة أو أحد الوزراء، إعلان الحرب والطوارئ، المصادقة على المعاهدات، انتخاب رئيس الجمهورية.

وبذلك يعد مجلس النواب هو مصدر الشرعية السياسية. لكنه عملياً خاضع لنظام الكتل السياسية والمحاصصة الطائفية والقومية. وتحوّل من مؤسسة تشريعية إلى ساحة تفاوض بين النخب.[٣]

السلطة التنفيذية (سلطة قوية دستورياً ومقيّدة سياسياً): و المتمثلة بـ(رئيس الجمهورية (منصب توافقي) اذ نصت المادة (٦٦): ان «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن». والمادة (٧٠): « ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه»[٤]

وصلاحيات رئيس الجمهورية (السلطة التنفيذية): وفقاً للمادة (٧٣):[٥] (المصادقة على القوانين - تمثيل الدولة- تكليف مرشح الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة) وبذلك فالمنصب ضعيف تنفيذياً وقوته السياسية تعد رمزية>

اما رئيس مجلس الوزراء: يعد مركز الثقل الحقيقي: وفقا للمادة (٧٦/أولاً): والتي تنص « يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء». [٦]والمادة (٧٨): والتي تنص بأن: « رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة».[٧] وصلاحيات رئيس الوزراء تتمثل بـ(قيادة الجيش وإدارة الأمن ورسم السياسات، وتعيين كبار المسؤولين) وبذلك طبيعة النظام السياسي

(١) فراس طارق مكية، المرجع السابق، ص٨.

(٢) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة (٤٩/ اولاً).

(٣) سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية: دراسة مقارنة: العراق وجنوب افريقيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)،ص ٩٦.

(٤) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٧٠).

(٥) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٧٣).

(٦) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة ٧٦ / اولا)

(٧) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٧٨).

العراقي هو برلماني النظام شكليا لكنه يميل إلى تركيز السلطة بيد رئيس الوزراء. وبالتالي يؤثر على ضعف الرقابة البرلمانية.[١]

السلطة القضائية (الاستقلال نصيا والاشكال اقعياً): ووفقاً للمادة (٨٧): والتي تنص ان: « السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها». والمادة (٨٨): وتنص ان « القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم لغير القانون».[٢]

المحكمة الاتحادية العليا (لاعب سياسي دستوري): وتنص المادة (٩٣): تختص بـ: «الرقابة على دستورية القوانين، وتفسير الدستور، ولفصل في النزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، والمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات».[٣] وبذلك فالمحكمة الاتحادية ليست محكمة قانون فقط بل تكون فاعل سياسي مؤثر وقراراتها تحدد شكل النظام، ولكن المشكلة تكمن بطريقة تشكيلها وتسيس بعض قراراتها، وغموض بعض النصوص الدستورية.

المحور الثالث

تحديات البنية السياسية في ظل التنوع المجتمعي:

بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق تحوّلاً جذرياً في بنيته السياسية وبداية تأسيس نظام سياسي جديد في سياق داخلي وإقليمي ودولي معقد وفي ظل مجتمع شديد التنوع القومي وسبق وذكرنا تشكيل مجلس الحكم واعداد الدستور الدائم للبلاد وسنتطرق الى كيفية الفصل بين السلطات بالآتي:

النظام البرلماني والتقسيم على اساس المحاصصة:

في البداية يقوم النظام البرلماني على مبدأ التداخل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تنبثق الحكومة من البرلمان وتكون مسؤولة أمامه سياسياً و في هذا النظام لا تُستمد شرعية السلطة التنفيذية مباشرة من الشعب، بل عبر الأغلبية البرلمانية التي تمنح الثقة لرئيس الوزراء وحكومته، وتملك في الوقت نفسه حق سحبها و هذا الارتباط يجعل الحكومة أكثر خضوعاً للرقابة والمساءلة، لكنه قد يعرّضها لعدم الاستقرار إذا كانت الخريطة البرلمانية منقسمة أو قائمة على تحالفات هشّة، وهو ما يظهر بوضوح في المجتمعات المتعددة.

(1) Donald L.Horowitz: ethnic groups in conflict,UNIVERSITY OF Califorinia press, (London, England).1985,

(٢) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة (٨٨).

(٣) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٩٣).

واساس النظام البرلماني مبدأ الفصل بين السلطات وتنص المادة (٤٧): " تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس اختصاصاتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات».[١] والفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مرناً وليس صارماً وتوجد رقابة برلمانية ضعيفة وتدخل سياسي في القضاء وهيمنة الأحزاب على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبالتالي فان مبدأ توزيع السلطات في العراق بعد ٢٠٠٣ فيه شوائب واضحة فمن الناحية الدستورية: الدستور أقر الفصل بين السلطات، لكنه جاء مرناً، مما سمح بتداخل الصلاحيات، وسياسياً: التطبيق الفعلي خضع لـ المحاصصة الحزبية والطائفية، فضعفت استقلالية السلطات، وعملياً البرلمان يتدخل أحياناً في عمل الحكومة وهي مقيدة بتوافقات سياسية، والقضاء يعاني من ضغوط سياسية رغم النص على استقلاله، و الفصل بين السلطات موجود كنص دستوري، لكنه غير متحقق بشكل حقيقي في الواقع بسبب طبيعة النظام السياسي والثقافة الحزبية السائدة.

وبما ان الفصل بين السلطات موجود كنص دستوري لكنه بالواقع ان التقسيم بين السلطات الثلاث على أساس المحاصصة، وتقوم المحاصصة على توزيع المناصب والسلطات بين المكونات المجتمعية المختلفة وفق انتماءاتها، وليس وفق البرامج السياسية أو الكفاءة الفردية وعدم ضمان مشاركة الجميع ومنع احتكار السلطة من قبل فئة واحدة، خصوصاً في الدول الخارجة من نزاعات أو من حكم استبدادي طويل وعبر صفقات سياسية معقدة بين قوى تمثل مكونات مختلفة، لا عبر برنامج حكومي واضح. وبدلاً من وجود معارضة برلمانية حقيقية تراقب الأداء الحكومي، مما أضعف دور البرلمان الرقابي، لأن الكتل التي يفترض أن تحاسب الحكومة هي نفسها جزء منها، وأثّر بعمق في فعالية الحكم. فالمسؤول يدين بولائه للكتلة التي رشحته.[٢]

ساهمت المحاصصة في تعميق الانقسام المجتمعي، إذ انعكس الصراع السياسي على الشارع، وأصبح المواطن يرى الدولة من خلال موقع مكوّنه فيها.

والتقسيم على أساس المحاصصة، نتيجة طبيعة التحول السياسي الذي جاء بعد عا٢٠٠٣ . فالدستور العراقي أقر نظاماً برلمانياً يجعل مجلس النواب مصدر الشرعية للحكومة، حيث يكلَّف رئيس الوزراء من الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وتكون حكومته مسؤولة أمام البرلمان

(١) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة(٤٧).

(2) Eugene Borgid and others, The political psychology of Democraticzenship) series in political psycholocy ,(oxford university press ,New York.2009 ,

وقابلة للمساءلة وسحب الثقة فالمحاصصة في العراق لم تُنصّ عليها صراحة في الدستور، ولكنها ترسخت كعرف سياسي ملزم، يقوم على توزيع المناصب السيادية والتنفيذية العليا وفق الانتماء للكتلة السياسية.

ومما تقدم ساهمت المحاصصة في تعميق الانقسام المجتمعي، إذ انعكس الصراع السياسي على الشارع، وأصبح المواطن يرى الدولة من خلال موقع مكوّنه فيها. ومع تراكم الأزمات الخدمية والاقتصادية والأمنية، برز شعور واسع بأن النظام البرلماني القائم على المحاصصة لم يعد قادراً على الاستجابة لتطلعات المجتمع، بل بات جزءاً من المشكلة. هذا الشعور تجلّى بوضوح في الاحتجاجات الشعبية، التي رفعت شعارات تدعو إلى إنهاء المحاصصة وبناء دولة مواطنة.

الاحزاب السياسية وتأثيرها على الأداء الحكومي:

فالأحزاب السياسية هي ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، لكن تأثيرها على الأداء الحكومي يعتمد على طبيعة النظام السياسي، قوة المؤسسات، ومدى التزام الأحزاب بالمصلحة العامة، و تلعب الأحزاب السياسية في العراق دوراً محورياً في الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة الحديثة، وقد ازداد تأثيرها بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، والأحزاب السياسية لها دور مؤثر على الأداء الحكومي عبر تشكيل السياسات، توفير البدائل، تعبئة الناخبين، والرقابة.[١] فهي قد تكون محركاً للتنمية والإصلاح، أو عائقاً أمام الاستقرار والفعالية إذا غلبت المصالح الضيقة

وهذه الأحزاب السياسية التي تشكلت كانت وفقا لقانون الأحزاب الجديد بعد ٢٠٠٣م حيث أصدرت سلطة الائتلاف قانون الاحزاب والهيئات السياسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤م وهو القانون النافذ ومع اعتماده الغي مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١م، ويعد اول نص قانوني يعني بتنظيم شؤون الأحزاب في العراق وبشكل مستقل عن الجمعيات واشتمل على(٢٤) مادة مقسمة الى ست فصول وقد اشترط هذا القانون ان يكون عضو الحزب عراقي، واشترط على مؤسسي الأحزاب ان يقدموا بيانا من وزير الداخلية موقعا من خمسين شخصا يتضمن تأييده للحزب، وان يكون الحزب ديمقراطياً ومنع ان تكون الأحزاب تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية، وسمح الأحزاب ان تعبر عن آرائها، وايضا لهم حق نيل مصالحهم ونيل النفوذ وتمكين مندوبيهم من الترشيح لمنصب عام او حكومي وامتلاك العقارات واستئجارها وقد الزم الأحزاب الكيانات بالالتزام باللوائح التنظيمية والقواعد والإجراءات والقرارات التي تصدر

(١) جاريت ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة دراسات مترجمة ٣١، ط١؛ (ابو ظبي، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ١٨٤.

عن المفوضية، وقد أقر قانون الأحزاب عام ٢٠١٥.[١] وقد تم تشكيل الأحزاب السياسية على اساس الهويات الفرعية وليست الوطنية تمثل كل مكون.[٢]

دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية:

اذ تظهر أهمية الأحزاب السياسية، فهي تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعَّالة وتستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمّها ضمن أولويات الأجندة السياسية، بالتالي على الأحزاب الممثلة في هذه السلطة مناقشتها وايجاد حل لها عن طريق سن القوانين.

وان الاحزاب تقوم بوظائف أساسية وأبرزها تجميع المصالح والتعبير عنها، وعن طريق الاتصال والربط بين الحكومة والمجتمع بهدف بلورة القضايا العامة ويتم مناقشتها عند وضع السياسة العامة وإثارة الرأي العام حولها. وتقوم الأحزاب السياسية بإثارة الرأي العام حول القضايا العامة، وكذلك توجيه الرأي العام لمناصريه وأنصار الحزب نحو سياسة معينة.[٣]

والأحزاب لها دور في بلورة المسائل الرئيسية التي تناقش في النظام السياسي، فعملية تنفيذ السياسة العامة هي عملية تحويلها من حالتها الإعلانية (كقرار مثلاً) إلى حالة ميدانية أو فعلية (كعمل تنفيذي).[٤] وتستطيع التأثير على سير عملية صنع السياسة العامة من خلال العملية الانتخابية، فهي تقوم بتقديم المرشحين (البدائل) على الساحة السياسية، والذين من يتبنون الأيديولوجية أو البرامج الحزبية، وتقوم الأحزاب من خلال قنواتها المختلفة (الجرائد- القنوات- الانترنت، وغيرها) بالعمل على توجيه الناخبين إلى صف هؤلاء المرشحين[٥]

بعد عام ٢٠٠٣، انقسمت الأحزاب العراقية بشكل رئيسي وفق أسس طائفية، قومية، ودينية، إضافة إلى أحزاب مدنية صغيرة. هذا التقسيم ارتبط بالمحاصصة السياسية

---

(١) علي عماد، موقع كتابات، قراءة متأنية في قانون الأحزاب السياسية الجديد. النصوص ليست كالتطبيقات، https://kitabat.com/news/

(٢) حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي دراسة مقارنة، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية)، ص١٧.

(٣) زاير الهام، دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية- جامعة بكر بلقايد تلمسان، المجلد الثالث، العدد ٢،(الجزائر، ٢٠١٩)، ص٣٠٢.

(٤) أحمد مصطفى الحسين، مدخل لتحليل السياسات العامة، ط١؛ (المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن)، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٥) محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط١؛ (دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٢١٧.

والأيدلوجية التي حكمت النظام الجديد، وقد تقاسمت السلطة وفق نسب غير رسمية، مما جعل العملية السياسية رهينة للتوازنات الطائفية بدلاً من البرامج الوطني، او ركزت على المصالح الحزبية الضيقة مما أدى إلى تعطيل بناء مؤسسات قوية، وأضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات أو فرض القانون وبالتالي أثرت على الاستقرار السياسي للحكومات المتعاقبة وجعلت العملية السياسية عرضة للتدخلات.(١)

الحزب في مساره السياسي ان الافراد المنتمين اليه تعتمد في تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة أو الاعتماد المتبادل.(٢) وكذلك بعض الاحزاب تقوم على العصبية التي تمثل الافراد ورغباتهم والتي تحمل الافراد على تنافر والتعاضد في الحماية والمقاتلة وتقوم على اواصر القربى والارحام المتمثلة بعصبية القبيلة وعصبية التحالف القبلي وعصبية الولاء وعصبية الجوار، وعصبية التقاليد.(٣) وبالتالي نستنج ان الاحزاب تمثل الاشخاص المنتمين اليه والذين يمثلهم.

ونستنج مما تقدم ان الأحزاب السياسية في العراق تحركها أيدولوجيتها ولها اتباعها المؤمنين بها وتأثر بهم بشكل مباشر وتمثلهم في العملية السياسية وبالتالي هذا يؤدي الى ضعف في اداء النظام السياسي.(٤)

(١) محمد باسم شبر أحمد جبار المخزومي، الانشقاقات في الأحزاب السياسية و تأثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : دراسة نظرية، (مجلة الشرق الأوسط : للعلوم القانونية و الفقهية. مجلد ٢، العدد ٣، ٢٠٢٢)، ص ١٦٩-١٨٨

(٢) محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة و التحديات دراسة لإبراز التحولات السياسية لشيعة العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١؛(العراق، مطبعة الساقي، ٢٠١٤)، ص٦٦.

(٣) عبد الجليل ظاهر، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة بين الأحوال الاجتماعية والسياسة للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية، ص٥-٦.

(٤) امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، في جامعة النهرين، (بغداد، ٢٠٠٨)، ص٢١-٢٢.

الخاتمة:

ان بنية النظام السياسي في العراق تظهر أن التنوع المجتمعي، على الرغم من كونه عاملَ غنى تاريخي وثقافي، قد تحوّل في السياق السياسي المعاصر إلى عنصر مؤثّر في شكل النظام وآليات عمله. فقد أُسِّس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ على أسس دستورية تعترف بالتعددية والاتحادية، إلا أن إدارة هذا التنوع جاءت في الغالب عبر آليات غير مؤسساتية، أبرزها نظام المحاصصة السياسية، الذي أسهم في تكريس الانقسامات المجتمعية بدل احتوائها ضمن إطار وطني جامع.

التي اثرت في المجتمع العراقي التي ابرز سيطرة العشائرية ولم يشعر هؤلاء بضرورة الخضوع الى تنظيم سياسي أو اداري غير العشيرة فتطور في نفوسهم ولاء عظيم نحو العشيرة، ولهذا يعد وجود العشيرة مصدر ضعف فيعد التنظيم العشائري تعبير عن هويات فرعية لاتقود صوب الهوية الوطنية. وبتالي يؤدي الى انعدام التوازن بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية من اجل إدارة التنوع وتسبب بضعف قوة الدولة وعدم وجود اندماج بين النظام السياسي والتنوع المجتمعي فلا بد من وجود سياسات حقيقة وفاعلة لإدارة التنوع وفقا لدستور يكون فيه ضمانات لهذه الحقوق بعيدا عن المحاصصة السياسية والمكونات والتعددية الحزبية التي أساسها المكون والعصبية ولابد من وجود فصل حقيقي للسلطات وتفعيل دور النزاهة والرقابة على العملية السياسية بما يخدم إدارة التنوع بواسطة البنية السياسية.

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١- أحمد مصطفى الحسين، مدخل لتحليل السياسات العامة، (ط١؛ المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن).

٢- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة (ط٢؛ بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧)

٣- حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارن (الناشر: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦)

٤- حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي دراسة مقارنة، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية).

٥- حميد حنون خالد، الانظمة السياسية (بغداد، المكتبة القانونية).

٦- سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية: دراسة مقارنة: العراق وجنوب افريقيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)،

٧- سعيد بو شعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، (الناشر: ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٧)

٨- صباح ياسين، اعلام احتلال العراق الصدمة والرعب، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره (ط١؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م).

٩- عبد السلام ابراهيم البغدادي وعبد العزيز عليوي العيساوي، المجال العام إطار نظري مع اشارة الى التجربة العراقية (بغداد، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩)

١٠- عبد الملك الرياوي، النظم السياسية والقانون الدستوري - النظم السياسية وأنظمة الحكم الفلسطيني (ط١؛ الاردن؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣).

١١- غانم جواد، نظرة نقدية الى الدستور العراقي في مجموعة باحثين مأزق الدستور العراقي نقد وتحليل، (ط١؛ بغداد-بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

١٢- فداء ناصر، ادارة التنوع (سوريا، الجامعة الافتراضية السورية،٢٠٢١)

١٣- فراس طارق مكية، قراءة دستورية في اليات تشكيل الحكومة في دستور العراق ٢٠٠٥، (سلسلة اصدرات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١).

١٤- محمد احمد محمود، تعديل الدستور: دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، (ط١؛ بغداد، منشورات الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، ٢٠١٠).

١٥- محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات (دراسة لابرز التحولات السياسية لشيعة العراق بعد عام ٢٠٠٣)، (ط١؛ العراق، مطبعة الساقي، ٢٠١٤).

١٦- محمد محمود خلف، المحاور العلمية للبناء الدستوري دراسة (مقارنة)، (السويد، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢).
١٧- محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، (ط١دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١١،)
١٨- هاني نيسره، حول خارطة الاقليات في العالم العربي، في مجموعة باحثين: الطائفية السياسية صحوة الفتنة النائمة (ط١؛ الناشر: مركز المسبار للدراسات والابحاث، ٢٠١٠)
١٩- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة (ط١؛ بيروت، الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٦)
٢٠- اندرو رينولدز وبن ريلي وأندرو إيليس، اشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ترجمة: ايمن ايوب، (ط٢؛ ستوكهولم، المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، ٢٠١٠)
٢١- روبرت بيرد، الطريق الى التستر الى الحراب، في مجموعة باحثين، العراق الغزو - الاحتلال – المقاومة (ط٢؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤).
٢٢- جاريت ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة دراسات مترجمة ٣١(ط١؛ ابو ظبي، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)،
٢٣- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة: جورج سعد (ط٣؛ بيروت الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر).

ب- الاطروحات والرسائل العلمية:

١- امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي (دراسة حالة الجزائر)، (لنيل درجة الماجستير، رسالة غير منشورة، في جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨).
٢- مجتبى محمد مهدي، « التنوع الاجتماعي وتأثيره على السلم الاهلي في محافظة كركوك بعد عام٢٠٠٣م»(لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، في جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣).

ج- المجلات والصحف:

١- أحمد ناصوري، ياسر سمرة، دور الأحزاب في صنع السياسة العامة، (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد ٢، لبنان،٢٠١٥).
٢- رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه وأسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، العدد٢٣، بغداد، ٢٠٠٩.
٣- زاير الهام، دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر، (المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية- جامعة بكر بلقايد تلمسان، المجلد الثالث، العدد ٢، الجزائر، ٢٠١٩).

٤- شبر، محمد باسم شبر أحمد جبار المخزومي، الانشقاقات في الأحزاب السياسية وتأثيرها على العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة نظرية (مجلة الشرق الأوسط: للعلوم القانونية والفقهية. مجلد ٢، العدد ٣، ٢٠٢٢).
٥- عبد الجبار احمد عبد الله، العراق بين سياسة الانتخاب وانتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد، العدد (٣٣)، ٢٠٠٦).
٦- عبد الجليل ظاهر، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة (بين الأحوال الاجتماعية والسياسة للعشائر العراقية وعلاقتها بالإدارة البريطانية.
٧- عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١م، (مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، ٢٠١٢ م).

د- الدساتيروالمواثيق:

١- الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٢٥.
٢- الامم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قرار جمعية الامم المتحدة ٢٢٠٠د-٢١، ١٩٦٦، المادة (٤٩).
٣- اعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية دينية لغوية، الجزء الاول، قرار رقم ٤٧/١٣٥، ١٩٩٢.

هـ- المواقع الالكترونية:

١- عامر حسن فياض، جريدة الصباح، أطروحة قبول التنوع، بتاريخ ٢٠٢١/٨/١١، https:// alsabaah.iq/57653-.html
٢- علي عماد، موقع كتابات، قراءة متأنية في قانون الأحزاب السياسية الجديد.. النصوص ليست كالتطبيقات، https://kitabat.com/news/
٣- غادة الحلايقة، موقع شبكة موضوع، ماهي العدالة الاجتماعية، https://mawdoo. com/.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- Donald L.Horowitz: ethnic groups in conflict, UNIVERSITY OF California press, London ,England,1985
2- Eugene Borgid and others, The political psychology of Democraticzenship (series in political psycholocy), oxford university press, New York,2009.